



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

الخطة الإستراتيجية

2017 - 2014

الفهرس		
رقم الصفحة	العنوان	التسلسل
1	منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية	1
3-2	المقدمة	2
4	الهيكل التنظيمي	3
5	الإطار العام للخطة الإستراتيجية	4
6	هيكل الخطة الإستراتيجية	5
7	معطيات إستراتيجية محورية وإنعكاساتها على مستقبل الوزارة	6
9-8	التحليل البيئي والمقارنة المرجعية	7
10	الرؤية والرسالة	8
11	القيم	9
17-12	الأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية	10

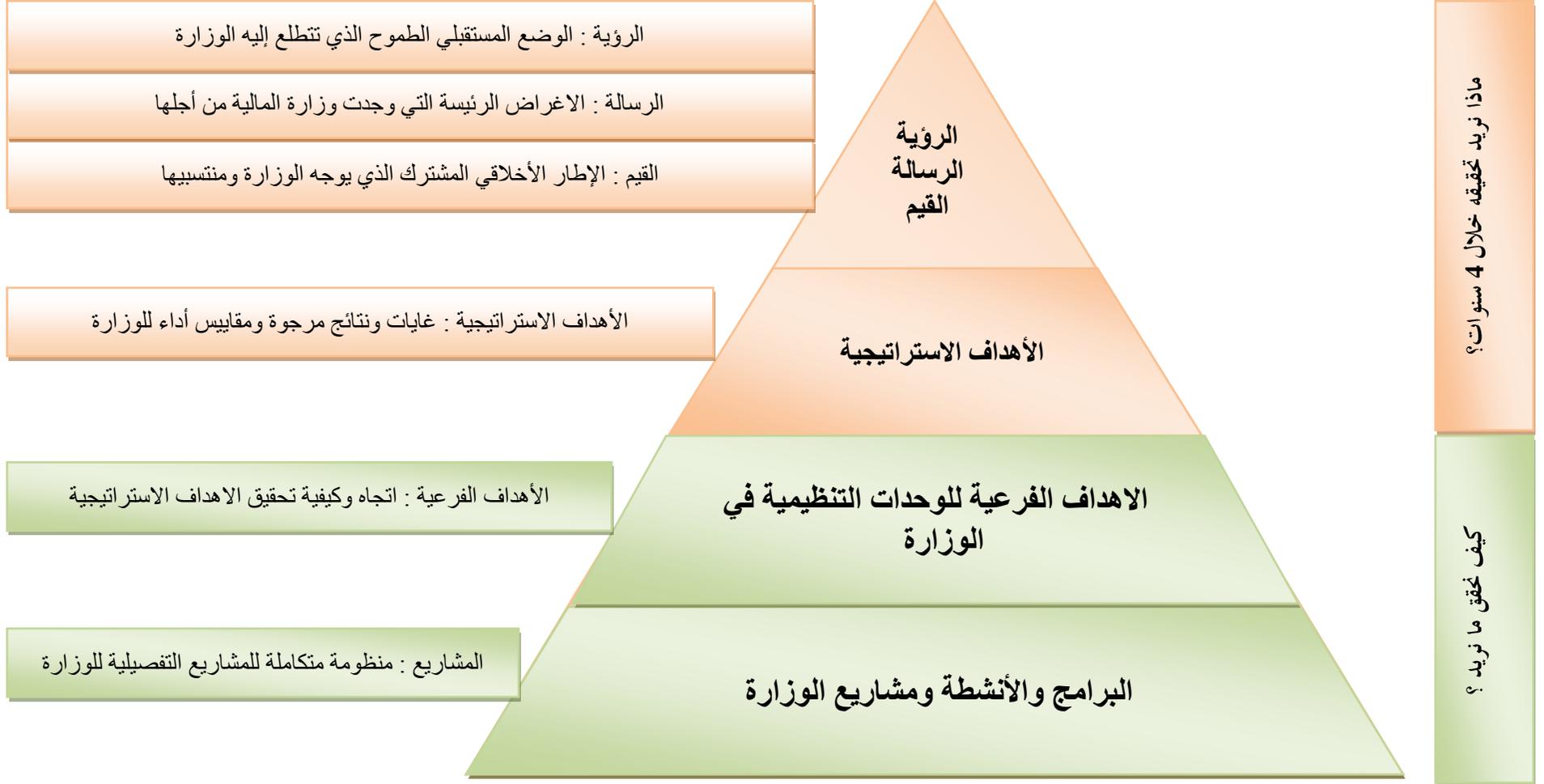
الملاحق		
الرقم	العنوان	
1	مشاريع وزارة المالية	
2	خطط المديرية لعام 2014	

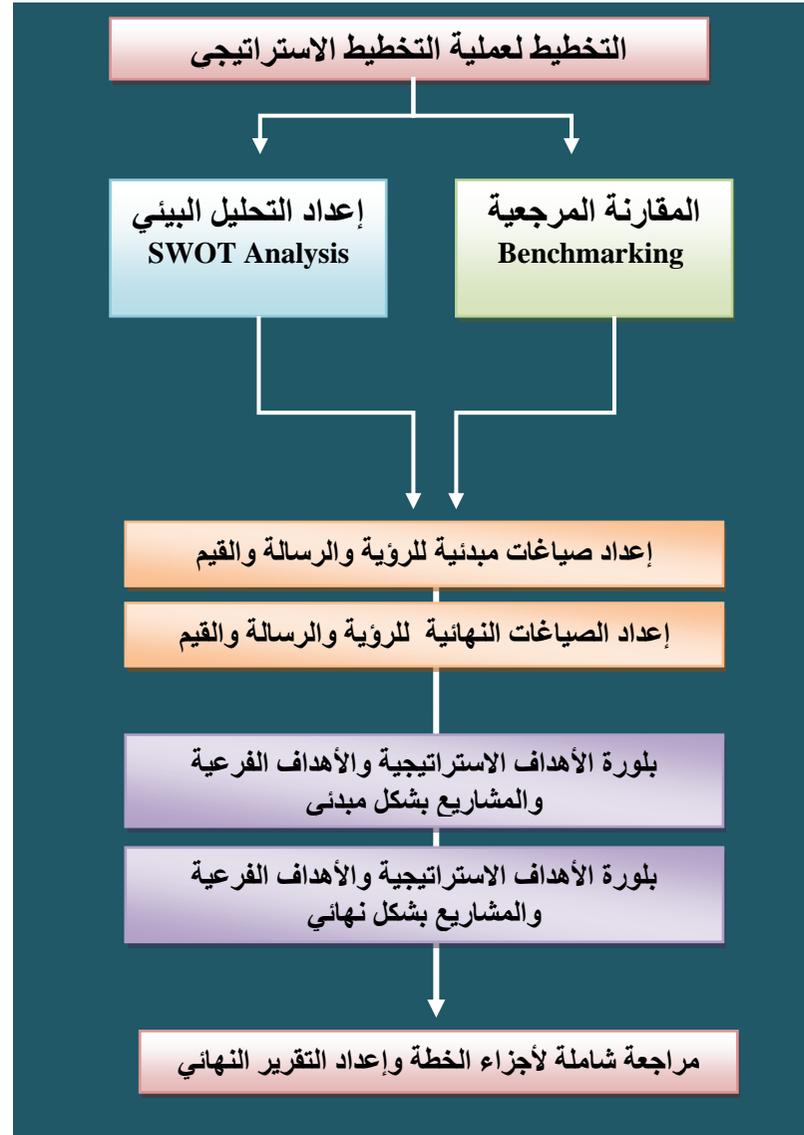
المنهجية العلمية لإعداد الخطة الإستراتيجية:

1. إعداد برامج توعوية لموظفي الوزارة تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي.
2. مراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة (وإعداد المقارنات).
3. تحليل بيئة عمل وزارة المالية .
4. اعتماد التحليل من قبل الادارة العليا.
5. الزيارات الميدانية إلى المديرية لشرح النماذج المتعلقة بإستراتيجية الوزارة وأهداف المديرية (وحدة الجودة وتقييم الأداء المؤسسي).
6. توزيع استبانة على موظفي الوزارة من خلال الشبكة الداخلية لغايات رصد الملاحظات حول إستراتيجية الوزارة.
7. اخذ الملاحظات من قبل الموظفين لتضمينها الإستراتيجية (وحدة الجودة وتقييم الأداء المؤسسي والموظفين).
8. عقد ورشة عمل للمديرية لعرض الإستراتيجية المحدثة.
9. اعداد الخطة واعتمادها من قبل الإدارة العليا.

مع دخولنا عقدًا جديدًا شهد العديد من التطورات السياسية والاقتصادية، تستمر وزارة المالية على نهجها الثابت والمستمر بتنفيذ البرامج والمشاريع اللازمة لإصلاح الإدارة المالية، ويأتي تحديث الإستراتيجية (2014-2017) لمواكبة التطورات المحيطة بما تحمله من تحديات وفرص من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها رؤى وتوجهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين والذي وضع ضمن أولوياته تحسين الوضع الاقتصادي، والوثائق والمبادرات والحوارات الوطنية وخاصة فيما يتعلق بتحسين أداء المالية العامة والانضباط المالي وتنفيذ سياسة مالية تتلاءم ومتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ومواجهة التقلبات الإقليمية والتأثيرات الخارجية وتحسين الخدمات سواء كانت للمجتمع المحلي أم لمتلقي الخدمة.

إن الإرث التاريخي للوزارة يفرض علينا أن نواكب متطلبات التنمية الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية من خلال الخطط والاستراتيجيات المالية والتي تمتد لعمر هذه الخطة (2014-2017)، لذلك راعت الوزارة عند تحديث إستراتيجيتها التطلعات التي نسعى لها جميعاً، كما أولت الوزارة اهتماماً كبيراً بتطوير العمل المؤسسي والإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة، حيث حرصت على تطبيق كافة المنهجيات وبرامج العمل التي تم إعدادها بطريقة دقيقة ومتميزة لتنفيذ مهام الوزارة والتي جاءت انسجاماً مع ما إنتهجه الوزارة منذ سنوات طويلة في مجال التطوير والتحسين المستمر وتبسيط إجراءات العمل وإيجاد أساليب جديدة ومتطورة تتواءم مع الممارسات الدولية وتعزيز المصادقية الدولية للسياسات والإحصاءات الصادرة عن الوزارة من حيث دقتها وشموليتها.





أبرز المعطيات لإستراتيجية وزارة المالية :

- عجز مزمن في موازنة الدولة.
- مديونية متزايدة.
- صرفيات غير مرصودة في قانون الموازنة (امانات، سلفات).
- استمرار الدعم لبعض السلع والمؤسسات.
- أزمات اقتصادية عالمية وإقليمية.

المقارنة المرجعية (Benchmarking)

- أين نحن بالنسبة للآخرين؟
- ما هي مجالات التحسين المرغوبة؟

تمت المقارنة المرجعية للأبعاد التالية :

– البعد الوظيفي (حيث تم مقارنة وظيفة وزارة المالية والمهمة الرئيسة لها مع وزارة المالية في كل من لبنان / البحرين).

– البعد الإستراتيجي (حيث تم مقارنة إستراتيجية وزارة المالية بإستراتيجيات الوزارات الأخرى).

<p>نقاط الضعف Weaknesses</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضعف التنسيق ما بين الوزارة ودوائرها التابعة لمعالي الوزير من جهة والوزارات والدوائر الأخرى من جهة ثانية. • ضعف الاتصال مع متلقي الخدمة. • قلة الكوادر البشرية المؤهلة. 	<p>نقاط القوة Strengths</p> <ul style="list-style-type: none"> • دعم الإدارة العليا لبرامج الإصلاح. • دور الوزارة الفاعل في القطاع العام. • وجود التمويل اللازم لتحقيق أهداف الوزارة. • وجود المركز التدريبي. • اعتماد أفضل الممارسات العالمية في مجال المالية العامة. • نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.
<p>التهديدات Threats</p> <ul style="list-style-type: none"> • عجز الموازنة وارتفاع رصيد الدين العام. • حجم وعدم مرونة النفقات الجارية. • عدم مرونة القوانين والأنظمة التي تحكم التوظيف في القطاع العام. • صغر حجم الاقتصاد الأردني وانكشافه. • تسرب الكفاءات المؤهلة إلى المؤسسات المحلية والخارجية. • ارتفاع فاتورة دعم الطاقة والمواد التموينية. 	<p>الفرص Opportunities</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاستقرار السياسي. • العلاقات المميزة مع الشركاء الاستراتيجيين المحليين. • العلاقات المميزة مع العالم الخارجي.

رؤية
الوزارة

إدارة مالية متميزة على المستوى الإقليمي محفزة على الإبداع تساهم في تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي ورفاه المواطنين في المملكة.

رسالة
الوزارة

الارتقاء بآليات إدارة المال العام ومستوى الخدمات المقدمة من خلال تحديث التشريعات المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية وبالإعتماد على الموارد البشرية والمعرفية المتميزة.

قيم
الوزارة

الانتماء: الاخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه الوزارة وملتقي الخدمة.
الشفافية: الالتزام بالإفصاح في المعاملات والإجراءات والبيانات وفق أعلى درجات المهنية.
النزاهة: التعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف الوزارة.
العمل بروح الفريق الواحد: ترسيخ العمل الجماعي تفكيراً وسلوكاً.
التميز والإبداع في العمل: الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة حسب أفضل الممارسات العالمية.

تطوير الإقتصاد الوطني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على
الأسواق الإقليمية والعالمية

الهدف الوطني الأول (1)

تطوير آليات رسم السياسة المالية

الهدف الإستراتيجي الأول (1-1)

مديرية الدين العام :

1-1-1 تخفيض تكاليف ومخاطر الإقتراض وتحقيق التوازن بين الدين الخارجي والدين الداخلي.

2-1-1 تعزيز الشفافية والإفصاح.

مديرية الإيرادات العامة :

3-1-1 تعزيز الإيرادات المحلية وتوسيع قاعدتها للمساهمة في تغطية النفقات الجارية.

مديرية الدراسات والسياسات الإقتصادية :

4-1-1 تحقيق الأهداف الإلزامية والتأشيرية والهيكلية ضمن برنامج الإصلاح المالي.

الأهداف الفرعية

الأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية

تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة ماليًا وشفافة
وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي

الهدف الوطني الثاني (2)

رفع كفاءة الرقابة المالية

الهدف الإستراتيجي الثاني (2-2)

مديرية GFMIS :

1-2-2 الانتشار في تطبيق نظام GFMIS على الوزارات والدوائر الحكومية (المرحلة الثانية للانتشار).

مديرية المساهمات الحكومية :

2-2-2 تعزيز آلية الإشراف على مساهمات الوزارة والحكومة في الشركات.

3-2-2 تفعيل أداء ممثلي الوزارة في مجالس إدارة وهيئات مديري الشركات.

مديرية الرقابة الداخلية :

4-2-2 المحافظة على المال العام والموجودات العامة والتأكد من حسن إستخدامها بالشكل الأمثل.

مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة :

5-2-2 تفعيل قيود وقضايا الخزينة الحقوقية والجزائية وانهائها بصورة أصولية.

مديرية المراقبة والتفتيش :

6-2-2 مراقبة آليات العمل المالي للوزارات والدوائر الحكومية للمحافظة على المال العام.

مديرية المركز التدريبي :

7-2-2 تحسين مستوى أداء العاملين في المحاسبة والرقابة والإدارة المالية في الوزارات والدوائر الحكومية.

الأهداف الفرعية

الأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية

تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة
وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي

الهدف الوطني الثاني (2)

رفع كفاءة إدارة الموارد المالية

الهدف الإستراتيجي الثالث (3-2)

مديرية الخزينة العامة :

1-3-2 إدارة سيولة الخزينة للمحافظة على رصيد الخزينة دائماً لدى البنك المركزي.

مديرية الحسابات العامة :

2-3-2 إصدار الحساب الختامي السنوي للموازنة العامة للدولة والحساب الختامي للوحدات الحكومية ضمن المدة القانونية.

مديرية التقاعد والتعويضات :

3-3-2 إدارة وإستثمار أموال صندوق الضمان والإدخار بأفضل الوسائل وأقل المخاطر.

مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة :

4-3-2 تحسين كفاءة آليات تحصيل المال العام (سنداً لقانون تحصيل الأموال العامة).

الأهداف الفرعية

الهدف الوطني الثاني (2)

تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة ماليًا وشفافة
وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي

الهدف الإستراتيجي الرابع (4-2)

تطوير الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة

مديرية التقاعد والتعويضات :

1-4-2 تحسين مستوى الخدمات التقاعدية المقدمة لمتلقي الخدمة.

مديرية لجنتي التقاعد المدني والعسكري :

2-4-2 تحسين آلية العمل وإنجاز القرارات التقاعدية والمالية بوقت أقل وبالدفقة المطلوبة إستنادًا الى التشريعات المعمول بها.

مديرية الإدارة :

3-4-2 تأمين إحتياجات الوزارة من اللوازم والخدمات بأفضل نوعية وأقل تكلفة.

مديرية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات :

4-4-2 تطوير الأنظمة المعمول بها في الوزارة وتقديم الخدمات المساندة.

مديرية المركز التدريبي :

5-4-2 المساهمة في زيادة الوعي بالمفاهيم المحاسبية والرقابية والإدارة المالية العامة الفعالة على المستويين المحلي والإقليمي.

مديرية ماليات المحافظات :

6-4-2 تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمراجعين في المحافظات.

الأهداف الفرعية

تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة ماليًا وشفافة
وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي

الهدف الوطني الثاني (2)

رفع سوية الأداء المؤسسي في الوزارة

الهدف الإستراتيجي الخامس (5-2)

وحدة الجودة وتقييم الأداء المؤسسي :

1-5-2 تطوير نظام الأداء المؤسسي ومأسسة أعمال الوزارة.

الأهداف الفرعية

تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة ماليًا وشفافة
وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي

الهدف الوطني الثاني (2)

تعزيز القدرات البشرية والمعارف لدى الموظفين

الهدف الإستراتيجي السادس (2-6)

مديرية تنمية الموارد البشرية :

1-6-2 تعزيز الكادر البشري في وزارة المالية.

مديرية المركز التدريبي :

2-6-2 تحسين مستوى أداء العاملين في وزارة المالية.

الأهداف الفرعية

الملحق رقم (1) / مشاريع وزارة المالية

الرقم	اسم المشروع	هدف المشروع	2014	2015	2016	2017
1-	تعزيز دور وحدات الرقابة الداخلية	رفع أداء وحدات الرقابة الداخلية لدى الوزارات والدوائر الحكومية	✓	✓	✓	✓
2-	مشروع المحاسب الحكومي	تأهيل العاملين في المجالين المالي والرقابي في الوزارات والدوائر الحكومية	✓	✓	✓	✓
3-	مشروع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)	توفير نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط كافة العمليات المالية المحاسبية لكافة الوزارات والدوائر الحكومية والمراكز المالية مع وزارة المالية	✓	✓	✓	✓
4-	مشروع تطوير ضريبة الأبنية والأراضي	أتمتة عملية تحصيل ضريبة الأبنية والأراضي في معظم بلديات المملكة	✓	✓	✓	✓